

بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تطالب فيه بتحقيق دولي فوري في جرائم الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة في تنفيذ مشاريعه الاستعمارية التوسعية على حساب أرض دولة فلسطين*

٢٠٢١/١٠/٢٠

تواصل دولة الاحتلال تنفيذ مشاريعها الاستعمارية التوسعية على حساب أرض دولة فلسطين، ضاربةً بعرض الحائط جميع المطالبات والمواقف الدولية والأممية التي تدين انتهاكاتها وجرائمها وتطالب بوقفها. يوماً نشاهد ترجمات متعددة الأوجه وفي مناطق مختلفة لتلك المشاريع التي لا تتوقف، أبرزها ما تتعرض له القدس الشرقية المحتلة من عمليات أسرلة وتهويد على مدار الساعة وعمليات تهجير قسري وإبعاد وطرده وقمع وتنكيل بمواطنيها المقدسين، كما تجسدت بالأمس وحشية دولة الاحتلال وقواتها في التنكيل وضرب المواطنين المتواجدين في باب العمود بمن فيهم الأطفال والنساء، في أشنع أشكال الحقد والكراهية والعنصرية. هذا في وقت تواصل فيه عمليات ضم الأغوار المحتلة ومحاربة مقومات الوجود الفلسطيني فيها، بما في ذلك إقدام قوات الاحتلال على تجريف شارع حيوي معبد شرق تياسير، وما أورده الإعلام العبري عن مخططات إسرائيلية لمضاعفة أعداد المستوطنين بالأغوار وشق طرق استيطانية ضخمة لربطها بالعمق الإسرائيلي تمهيداً لضمها. ذلك كله يتزامن مع استمرار حرب المستوطنين وميليشياتهم الإرهابية المسلحة على أراضي المواطنين الفلسطينيين وموسم قطف الزيتون واقتلاع وتقطيع العشرات من أشجار الزيتون المثمرة كما حصل بالأمس في أراضي الناقورة وسبسطية ودير شرف شمال غرب نابلس، وإقدامهم على شق طريق استيطاني يلتهم المزيد من أراضي الفلسطينيين.

تدين الوزارة بأشد العبارات انتهاكات وجرائم الاحتلال المتواصلة الهادفة لضم الضفة الغربية المحتلة وإحاقها بدولة الاحتلال، وتعتبرها استخفافاً إسرائيلياً رسمياً بالقانون الدولي وبالشرعية الدولية وقراراتها وانقلاباً ممنهجاً على الاتفاقيات الموقعة. في سياق ذو صلة ترحب الوزارة بالمداخلات والمواقف الأممية التي شهدت جلسة مجلس الأمن حول الحالة في الشرق الأوسط بالأمس بما فيها الموقف الذي عبرت عنه مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في المجلس بشأن عنف المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين باعتباره عقبة أمام السلام، كما ترحب أيضاً بالتقرير الذي قدمه تور وينسلاند منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط وما تضمنه من مواقف داعية إسرائيل الوفاء بالتزاماتها كقوة احتلال، وفي ذات الوقت ترى الوزارة أن تلك المواقف غير كافية ومنقوصة ما لم تقترن بإجراءات وتدابير عملية كفيلة باجبار دولة الاحتلال على الانصياع للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وفي مقدمتها قرار ٢٣٣٤. تُخطئ

* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

<http://www.mofa.pna.ps/ps/pr20102021>

بعض الدول والأطراف التي تطلب من إسرائيل التحقيق في جرائم وانتهاكات قواتها وعناصر الإرهاب اليهودي الاستيطانية، خاصة وأنها تدرك أن دولة الاحتلال هي من تصدر الأوامر وتضع المخططات وتوفر الحماية والتمويل لعصابات المستوطنين التي تعيثُ فساداً وتخريباً في الأرض الفلسطينية المحتلة تحت رؤية وسمع وحماية جيش الاحتلال، فالدول لا يمكنها تكليف الجراد بالتحقيق في جرائمه بحق الضحية الفلسطينية.

تدعو الوزارة لجنة التحقيق المستمرة التي تشكلت من قبل مجلس حقوق الإنسان ضد انتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني أن تباشر عملها فوراً.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>